سؤال موجه إلى وزير الخارجية السيد عبدالله بوحبيب وحكومة تصريف الأعمال بمجموع

أعضائها

بواسطة رئيس مجلس النواب

الجمهورية اللبنانية - مجلس النواب
الادارة المشتركة
تاريخ الورود ... ٢٠٠٩ ...
الرقم ... ٢٠٠٠ ...

مقدم من

النائب ياسين ياسين النائب نبيل صعب

النائب فؤاد حمدان النائبة حليمة قعقور النائب ابراهيم منيمنة

النائبة بهية الحريري

الموضوع: حقوق الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة في ظل الحرب ووجوب تطبيق الاتفاقيات الدولية.

***

حيث أنه عملاً بالمادة 124 من النظام الداخلي لمجلس النواب والتي تأتي تحت الفصل الأول "الأسئلة" من الباب الثالث "الرقابة البرلمانية"، فإنه يحق لنائب أو أكثر توجيه الأسئلة الشفوية أو الخطية إلى الحكومة بمجموعها أو أحد الوزراء،

وحيث أن الفقرة الأخيرة من المادة 124 من النظام الداخلي لمجلس النواب قد نصّت على أن السؤال الخطي يوجه بواسطة رئيس المجلس وعلى الحكومة أن تجيب عليه خطياً في مهلة خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ تسليمها السؤال،

وحيث أن في ظل الحرب التي مرّ بها وطننا لبنان تضاعف أعداد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة نتيجة هذه الحرب مما أدى إلى زيادة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجههم،

وحيث أن معاناة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في لبنان لا زالت مستمرة من تهميش وغياب للحقوق الأساسية و ذلك على الرغم من صدور القانون رقم 220 / 2000 الذي لا يزال تطبيقه ناقصاً مما يثير تساؤلات حول فعالية هذا القانون،

وحيث أن تقاعس وزارة الخارجية عن مراسلة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن إنضمام لبنان إلى إتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة CRPD بعد توقيع الحكومة اللبنانية عليها عام 2007 و مصادقة البرلمان عليها عام 2022، يشكل اهمالاً في تنفيذ الإلتزامات الدولية وتهميشاً واضحاً لحقوق الأشخاص ذوي الأحتياجات الخاصة ويعرقل امكانية حصول هؤلاء على الحماية الفعلية التي تكفلها الاتفاقية الدولية .

وحيث أنه على الرغم مما تقدم لم تحرك الدولة والحكومة ووزارة الخارجية بأجهزتها ساكنا، وبقي الأمر على ما هو عليه،

وحيث أنه يصادف يوم العاشر من شهر كانون الأول اليوم العالمي لحقوق الانسان ،بحيث يشكل مناسبة لمساءلة الحكومة عن تقاعسها في تنفيذ موجباتها وفق ما ورد أعلاه وتحفيزها على الالتزام بواجباتها وخصوصاً لجهة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ،

لذلك ،

وبناءً لما تقدّم، وسنداً للمادة**124** من النظام الداخلي لمجلس النواب، نتوجّه من الحكومة بشكل عام، ومن السيد وزير الخارجية بالأسئلة التالية :

اولاً: بسبب شغور سدة رئاسة الجمهورية هل بادرتم بالطلب من الحكومة لوضع أي تصور لإيجاد مخرج حول تمكين وزير الداخلية من إستكمال آلية تنفيذ الإتفاقية الدولية للأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وهي الخطوة الأخيرة عبر تبليغ الأمين العام للأمم المتحدة صك إبرام الإتفاقية ، ولا سيما بعد توقيع الحكومة عام 2007 و مصادقة البرلمان عليه عام 2022 ؟ خاصة أن طيلة سنتين وفي ظل شغور سدة رئاسة الجمهورية أوجدت حكومة تصريف الأعمال العديد من المخارج لمعالجة شؤون المواطنين، أوليس قضية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة مهمة وتأمين حقوقهم من الأولويات ؟

ونذكر أن هذا التأخير يعطل إستفادة شريحة كبيرة من المواطنين من الحقوق المكفولة لهم بموجب هذه الاتفاقية ويعتبر انتهاكاً للالتزامات الدولية للبنان، خاصة في ظل الظروف الراهنة التي زادت فيها أعداد الإعاقات ،

ربما من الضروري الطلب من وزارة الشؤون الإجتماعية إجراء إحصاءات جديدة لعدد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل دقيق وخاصة عن الأعداد الجديدة التي أصيبت الى هذه الشريحة بعد إنفجار مرفأ بيروت والحرب الأخيرة ، وسيتبين

للحكومة مدى الحاجات المطلوبة لهم و ما هي خطواتها لتقديم الدعم اللازم لهم، وما هي الخطوات التي ستتخذها لضمان تطبيق القانون رقم 2000/220 بشكل فعال .

و عليه نطلب من وزير الخارجية تقديم تقرير مفصل عن أسباب التأخير في تبليغ الأمانة العامة للأمم المتحدة صك إبرام الإتفاقية وما هي الخطوات التي قمتم لأيجاد حلول لإزالة التعقيدات.

كما نطلب من الحكومة اتخاذ خطوات عاجلة لضمان تنفيذ الاتفاقية ووضع آلية واضحة لتطبيق القانون 220 / 2000 من اجل تحسين أوضاع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في لبنان .

طالبين إلزامكم بتقديم جواب خطيّ على الأسئلة المذكورة خلال المهلة القانونية.

وتفضلوا بقبول الاحترام

النائبة حليمة قعقور